



الديموقراطية والتنمية في الدول العربية

إعداد

د. علي عبدالقادر علي

سلسلة اجتماعات

الخبراء

العدد رقم (27)

أهداف سلسلة اجتماعات الخبراء:

تهدف هذه السلسلة إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم القضايا التنموية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات عامة دورية يقوم بتنظيمها المعهد خلال فترة النشاط التدريبي، وحسب المناسبات. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع هذه المشاكل في البلدان العربية.

سلسلة اجتماعات الخبراء " ب "
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

الديموقراطية والتنمية في الدول العربية

إعداد
د. علي عبدالقادر علي

مايو 2008

العدد رقم (27)

ISBN: 99906 - 80 - 22 - 5
Depository Number: 2008/102

المحتويات

5 تقديم
7 1. مقدمة
9 2. التنمية: المفهوم والقياس
13 3. الديمقراطية : المفهوم والقياس
19 4. الإنجاز التنموي في الدول العربية
22 5. الإنجاز التنموي والبعد الديمقراطي
28 6. ملاحظات ختامية
29 7. ملخص المناقشات
31 المراجع

تقديم

تبلور اتجاه عام منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي لتعريف التنمية بأنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر ليعيشوا الحياة التي يرغبون في تحقيقها. يتجاوز هذا التعريف العريض للتنمية ذلك الذي يقول بتطابق التنمية مع النمو الاقتصادي، أو مع التصنيع، أو مع التقدم التقني أو مع التحديث الاجتماعي.

ودون الدخول في تفاصيل نظرية وفلسفية لتطور هذا التعريف الموسع للتنمية، يمكن ملاحظة استنباط خمسة أنواع من الحريات الحقيقية المرتبطة بقضايا السياسات التي تتم صياغتها في أرض الواقع وهي الحريات السياسية، التسهيلات الاقتصادية، الفرص الاجتماعية، ضمانات الشفافية والأمن الوقائي.

يلاحظ في هذا الصدد أن المفهوم الموسع للتنمية قد وجد قبولاً دولياً واسعاً تترجم في ما يلي:

- قيام برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 بصياغة مؤشر لقياس الإنجاز التنموي للدول، يتضمن الفرص الواقعية التي يتمتع بها البشر ليعيشوا حياة طويلة ومعافاة، ولينهلوا من مصادر المعرفة، ولينعموا ببيئة هنية. ويُعرف هذا المؤشر بمؤشر التنمية البشرية.
- قيام الأمم المتحدة في عام 2000 بصياغة الأهداف الإنمائية للألفية، التي تتمحور حول الإقلال من الفقر، بما في ذلك توسيع فرص التعليم والعناية الصحية وتمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً.
- إصدار البنك الدولي لتقريره حول التنمية في العالم لعام 2006 تحت عنوان ”الإنصاف والتنمية“، والذي يعتمد على مبدئين أساسيين هما تكافؤ الفرص وتفادي مظاهر الحرمان. تحت هذا التعريف العريض للتنمية تندرج الحريات السياسية، التي تُعنى بالفرص المتاحة للناس لكي يختاروا حكاهم ومبادئ الحكم، ويحاسبوا حكاهم، ويتمتعوا بحرية التعبير السياسي، ويصدروا الصحف ويؤسسوا وسائل الإعلام المختلفة دون رقابة، ويمارسوا الاختيار بين الأحزاب السياسية المختلفة، ويتمتعوا بحق الاقتراع وحق المشاركة في انتخاب السلطتين التشريعية والتنفيذية. وتمثل هذه الفرص مجتمعة، بالإضافة إلى فرص أخرى، أهم سمات أنظمة الحكم الديمقراطي.

وبهمننا في هذا الصدد ملاحظة أن هناك العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية تقوم بقياس، وتصنيف، أنظمة الحكم حول العالم من وجهة نظر استيفائها للمبادئ الديمقراطية. وعلى الرغم مما يمكن إثارته من تحفظات حول مختلف المنهجيات المستخدمة لقياس الديمقراطية، إلا أن توفر مؤشرات كمية في هذا المجال قد ساعد الباحثين في مجال العلوم السياسية من التصدي لعدد كبير من المعضلات النظرية والتطبيقية. ولعلّ من أهم التساؤلات التي تمّ التعرض لها هي تلك المتعلقة بما إذا كان هناك من مقايضة حقيقية بين التنمية بمفهومها الضيق والديموقراطية بمفهومها الشامل. ونُسارع لنلاحظ أنه تحت المفهوم العريض للتنمية ليس هناك ما يستدعي مثل هذا السؤال.

وكما نعلم جميعاً أنه خلال الفترة منذ عام 1975 وحتى عام 2005 حققت الدول العربية إنجازات يُعتدّ بها في مجال التنمية البشرية كما يقيسها مؤشر التنمية البشرية. وحسب أحدث تقارير التنمية البشرية لعام 2008/2007، صنفت سبع دول عربية على أنها ذات تنمية بشرية مرتفعة، كما صنفت اثنتا عشرة دولة عربية على أنها ذات تنمية بشرية متوسطة، ولم يكن من بين الدول العربية من ينتمي إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة. يهتم هذا العدد من سلسلة اجتماعات الخبراء بتقييم أداء الدول العربية في مجال التنمية بعد إدخال متغير الديمقراطية ضمن مؤشر التنمية البشرية كما يتطلب ذلك التعريف الموسع للتنمية.

د. عيسى الفزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط - الكويت

1. مقدمة

لعله من المعروف أنه خلال أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي تبلورت نظرية اقتصاديات التنمية كفرع متخصص من علم الاقتصاد، وذلك بهدف التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تجابه الدول النامية (المتخلفة) التي حصلت على استقلالها السياسي في ذلك الوقت. وبتأثير من البيئة الفكرية التي كانت سائدة حينها، فقد تمت صياغة المسألة المحورية لنظرية التنمية الاقتصادية على أنها تتمثل في "فهم العملية التي من خلالها يتمكن مجتمع كان يدخر ويستثمر 4 أو 5 في المائة أو أقل من دخله القومي من تحويل نفسه إلى اقتصاد تكون مدخراته الاختيارية حوالي 12 أو 15 في المائة أو أكثر من دخله القومي. وتمثل هذه الاعتبارات المسألة المحورية، لأن الحقيقة المحورية للتنمية الاقتصادية تتمثل في التراكم المتسارع لرأس المال (بما في ذلك المعرفة والمهارات). ولا يمكننا تفسير أي ثورة صناعية إلا بعد تفسير سبب زيادة الادخار كنسبة من الدخل القومي" (لويس (1954)).

على أساس من هذا الفهم للمسألة المحورية للتنمية الاقتصادية، فقد تبلور خلال أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي إتفاق في أوساط الباحثين في قضايا التنمية على أن التصنيع سيحتل مكانة هامة في أي سياسة إنمائية نشطة، وأن بناء هياكل صناعية في الدول المتخلفة سوف لن يتأتى عن طريق عمل آليات السوق التنافسية بالطريقة التقليدية، وإنما سيتطلب ذلك بذل جهود واعية ومكثفة. وعلى أساس من هذا الإتفاق، فقد ركزت حزم سياسات التنمية في ذلك الوقت على الاستثمار في التصنيع، وحماية الصناعات الوليدة، والتراكم السريع لرأس المال، واستغلال مخزون فائض العمالة في القطاع الريفي، وإحداث التنمية من خلال التخطيط وتفعيل دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية بأقل التكاليف.

ترتب على إتباع حزم سياسات التنمية الاقتصادية هذه أن تمكّن عدد كبير من الدول النامية من تحقيق معدلات مرتفعة لنمو دخل الفرد خلال فترة النمو الذهبي العالمي للفترة 1960-1973، وذلك قبل انهيار هذا النمو خلال سبعينيات وثمانينات القرن العشرين بسبب من عوامل خارجية متعلقة ببيئة الاقتصاد الدولي⁽¹⁾. وقد استخدم انهيار النمو الإقتصادي في عدد كبير من الدول النامية كمدخل لوصف حزم السياسات الاقتصادية التنموية المستندة على مقولات علم إقتصاديات التنمية بأنها "سياسات رديئة" وأن هناك سياسات اقتصادية جديدة تعتمد على النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ينبغي على الدول النامية تطبيقها من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للاستمرار.

ولعله ليس بمستغرب تصدي عدد من الاقتصاديين لتقييم محتوى سياسات التنمية استناداً على نظرية التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق مقارنة مختلف مؤشرات التنمية (كمعدل وفيات الرضع والعمر المتوقع عند الولادة، ومستوى التغذية، ومعدلات الانخراط في التعليم) مع متوسط دخل الفرد كمؤشر للنمو الاقتصادي. وقد استشف من عدم ترابط مؤشرات التنمية مع متوسط دخل الفرد بعض أوجه القصور التي عانت منها نظرية التنمية الاقتصادية، كما تم تطويرها خلال أربعينات وخمسينات القرن العشرين. وفي هذا الصدد، لاحظ سن (1982) أن القصور الحقيقي لنظرية التنمية لم يكن في اختيارها للوسائل اللازمة لتحقيق هدف النمو الاقتصادي، وإنما تمثل في الإدراك غير الكافي بأن النمو الاقتصادي ليس إلا وسيلة واحدة من بين الوسائل المختلفة لتحقيق أهداف تنمية كبرى وحيوية. كذلك فقد لاحظ سن، بعد عقد مقارنات مشوقة للإنجازات التنموية الحيوية التي تحققت في عدد من الدول النامية، أن النمو الاقتصادي، في حقيقة الأمر، لا يمثل وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف التنموية الحيوية (2).

على الرغم من هذه التحفظات حول كيفية تقييم الإنجازات التنموية لتجاوز الاهتمام فقط بالنمو الاقتصادي، فقد تعرّضت الدول النامية لضغوط دولية باتباع سياسات إقتصادية ادعت بمقدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي الذي ستساقط فوائده على أفراد المجتمع، محققة بذلك الأهداف التنموية الحيوية الأخرى. ومنذ بداية ثمانينات القرن العشرين، طبّق عدد كبير من الدول النامية ما عُرف مؤخراً بسياسات "وفاق واشنطن" في المجال الاقتصادي، إلا أنه وبعد عقدين من التطبيق المتعاقب لهذه السياسات أوضحت الشواهد التطبيقية عدم تحقق وعد النمو وكما أوضحت أن وقع السياسات "الجيدة" قد كان سلبياً في المجال الاجتماعي.

وفي إطار الجهود الفكرية والنظرية الرامية إلى تحديد الأهداف التنموية الحيوية والكبرى، بغرض توسيع إهتمامات نظرية التنمية الاقتصادية، فقد تمت إعادة النظر في المكونات الحقيقية لمفهوم الرفاه الاقتصادي الذي كان يعتمد على المنفعة المترتبة على استهلاك السلع والخدمات (الجانب المادي) في النظرية النيوكلاسيكية. وقد طوّر سن (2004: الفصل الثالث)، في عدد من المساهمات النظرية خلال فترة زمنية طويلة، مفهوم القدرة، بمعنى الحريات الموضوعية التي يتمتع بها البشر، كالحيز الملائم "لاختيار المرء حياة لديه المبرر لإضفاء قيمة عليها". بمعنى آخر، فإنه قد اقترح استخدام مفهوم القدرة لتقييم مختلف الإنجازات التنموية.

على أساس من هذا الفهم لرفاه الناس، فقد تمّ التأكيد على أنه يمكن النظر للتنمية "باعتبارها عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس". وكما سيتضح من محتوى الجزء الثاني،

الذي يلخص في إيجاز شديد المفهوم الموسع للتنمية ومحاولة قياسها، أنه لم يتم تضمين الحريات السياسية حتى الآن في المؤشر المركب للتنمية البشرية، ربما بسبب من اعتراضات الدول على مقاييس الحرية السياسية والتي تشمل عليها مقاييس الديمقراطية. وتتناول الورقة في جزئها الثالث مفهوم الديمقراطية وتستعرض مؤشرين لقياس الديمقراطية. في الجزء الرابع فيتم استعراض الإنجازات التنموية في الدول العربية حسبما يقيسها مؤشر التنمية البشرية وهي الإنجازات التي ستستخدم كمرجع للمقارنة. وفي الجزء الخامس من الورقة يتم حساب المؤشر الموسع للتنمية بعد إدخال مؤشري الديمقراطية كل على حدة ومقارنة أداء الدول بعد هذا التعديل⁽³⁾. بينما يتم في الجزء السادس تقديم بعض الملاحظات الختامية.

2. التنمية : المفهوم والقياس

كما سبق وأن لوحظ في مقدمة هذه الورقة، ودون الدخول في تفاصيل فلسفية، فإن هناك اتجاه عام على المستوى الدولي على أنه يمكن النظر إلى التنمية "كعملية لتوسيع حريات البشر"، حيث ينصب الاهتمام على توسيع "قدرة" الناس ليحيا حياة يثمنونها، أو يرغبون في تحقيقها، أو حياة لديهم من الأسباب ما يدعوهم لتثمينها، وحيث يلعب مفهوم "القدرة" دوراً محورياً في التحليل كبديل لمفهوم الدخل في تعريف رفاه الناس وفي ما يسعون إلى تحقيقه وفي تقييم الأداء التنموي عموماً (أنظر للتفاصيل سن (1999)، و (2004))⁽⁴⁾.

تعتبر عملية توسيع حريات البشر الغاية الأساسية للتنمية والوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية المرغوبة. ويمكن فهم "الغاية الأساسية" على أنها الدور البنائي (الإنشائي) للحرية في عملية التنمية، كما يمكن فهم "الوسيلة الرئيسية" على أنها الدور الأدوات (الوسائلي) للحرية في عملية التنمية. ويعنى الدور البنائي بأهمية الحريات الحقيقية في إثراء حياة البشر، وتشتمل هذه الحريات على القدرات الأولية لتفادي مختلف أنواع الحرمان (الجوع، وسوء التغذية، واعتلال الصحة، والوفاة المبكرة) والاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية. بينما يعنى الدور الأدوات (الوسائلي) للحرية بالطريقة التي تساهم بها مختلف أنواع الحقوق والفرص والاستحقاقات في توسيع حريات البشر. وتكمن فاعلية الحرية كوسيلة للتنمية في حقيقة أن مختلف الحريات مرتبطة ببعضها البعض، وأن الحرية في جانب منها تساعد كثيراً في اضطراد الأنواع الأخرى من الحرية.

وعلى الرغم من إمكانية استنباط عدد من المكونات الإنشائية للحرية، فقد تم التركيز على خمسة جوانب اعتبرت ذات علاقة بعدد من قضايا السياسات التي تتطلب اهتماماً خاصاً، وتتميز هذه الحريات الواسعة بأن كلاً منها يساهم في توسيع قدرة الفرد للعيش بحرية، كما أنها تكمل وتعزز بعضها البعض. وقد اشتملت هذه الحريات على: الحريات السياسية، التسهيلات الاقتصادية الفرص الاجتماعية، ضمانات الشفافية والأمن الوقائي.

- تعنى الحريات السياسية بمعناها العريض (بما في ذلك الحقوق المدنية) بالفرص المتاحة للناس ليقرروا من سيحكمهم وعلى أي مبادئ، وليراقبوا وينتقدوا ويحاسبوا السلطات، وليعبروا عن آرائهم من خلال صحافة حرة، وليقرروا الانضمام لمختلف الأحزاب السياسية. وتشتمل الحريات السياسية على الاستحقاقات المتوفرة في النظم الديمقراطية بمعناها الواسع بما في ذلك فرص السجل السياسي والمعارضة والنقد وحرية المشاركة السياسية.
- وتهتم التسهيلات الاقتصادية بالفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك والإنتاج والتبادل. وتعتمد الاستحقاقات الاقتصادية للفرد على ما يملكه من موارد أو ما هو متاح منها لاستخدامه، وعلى ظروف التبادل مثل الأسعار النسبية وعمل الأسواق.
- وتتعلق الفرص الاجتماعية بالترتيبات الاجتماعية في المجالات التي تؤثر في الحريات الحقيقية المتاحة للأفراد ليعيشوا حياة طيبة، كالترتيبات المتعلقة بالتعليم والصحة. ولا تقتصر أهمية مثل هذه الخدمات للحياة الخاصة للأفراد فحسب، وإنما تمتد لتؤثر على تفعيل مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية والسياسية.
- وتركز ضمانات الشفافية على تعزيز الثقة في التعامل بين الناس في إطار المجتمع، وهو أمر يتعلق بالحرية في التعامل بين الأفراد على أساس من ضمان الإفصاح والسلاسة. وتلعب هذه الضمانات دوراً واضحاً في الحد من الممارسات الفاسدة وعدم المسؤولية المالية والتعامل بنوايا مبطنة وغير معلنة.
- ويعنى الأمان الوقائي (الحماي) بتوفير شبكات حماية ورعاية اجتماعية، للحيلولة دون وقوع هذه الشرائح الضعيفة في المجتمع في شرك الفقر المدقع، وفي بعض الأحيان الجوع والموت. ويشتمل مجال الأمان الوقائي على ترتيبات مؤسسية ثابتة ومستمرة (كالإعانات، وبرامج الضمان الاجتماعي، والمنح الداخلية) وترتيبات إنتقالية حسبما تتطلبه الظروف (كبرامج العون الطارئة في حالات المجاعة والبرامج العامة للتشغيل).

وعلى أساس هذا الرصد للحريات الواسعة ذات العلاقة الوطيدة بقضايا السياسات ، فإنه يلاحظ أن مفهوم "القدرة" يعني قدرة الأفراد على القيام بمختلف الأفعال التي من شأنها تمكينهم من تحقيق نوع الحياة التي يرغبون في تحقيقها. وتتراوح "القدرة" بين تحقيق أهداف أولية وأساسية، كأن يتمتع الفرد بتغذية ملائمة إلى تحقيق أهداف راقية كالمشاركة الفعالة في حياة المجتمع وكاحترام الذات. ومن ثم فإن مفهوم "القدرة" يتطابق مع الحرية الحقيقية المتاحة للفرد لممارسة مختلف أساليب الحياة. ويلاحظ أيضاً إمكانية تمثيل مفهوم "القدرة" بالصيغ الرياضية المتعارف عليها في نظرية الرفاه، ومن ثم إمكانية استخدام طرق التحليل المقابلة.

كذلك فإنه يلاحظ أن استخدام مقاربة "القدرة" في الحكم على الأحوال الاجتماعية من وجهة نظر رفاه الإنسان، سيتطلب مثله في ذلك مثل استخدام بقية المقاربات، تحديد أوزان صريحة لتقييم مختلف مكونات الحياة الكريمة: الصحة، التغذية، التعليم، الأمان والمشاركة. وفي هذا الصدد، لعله ليس بمستغرب ملاحظة أن هناك عدداً من الصعوبات التطبيقية التي تعترض قياس عدد كبير من مكونات "القدرة"، الأمر الذي يحول دون صياغة مؤشر تجميعي لأغراض التحليل.

على الرغم من ذلك فقد قام برنامج المتحدة الإنمائي بتطبيق منظور "القدرة" بالتركيز على قدرات محورية هي "الحياة الصحية" لفترة طويلة، كما تعكسها معلومات العمر المتوقع، و "المعرفة"، كما تعكسها قياسات التحصيل التعليمي، و "هناء المعيشة"، كما يعكسها متوسط دخل الفرد. هذا وقد طوّر برنامج الأمم المتحدة مؤشراً مركباً من هذه القدرات يطلق عليه اسم " دليل التنمية البشرية" لقياس الإنجاز التنموي الذي يتحقق في كل دولة (5).

وكما هو معروف، فقد حظي مؤشر التنمية البشرية الذي استندت صياغته على منظور القدرة باحترام كبير منذ بدء نشر نتائجه في عام 1990 في إطار تقرير التنمية البشرية، الذي يصدر سنوياً ويرتب الدول حسب هذا المؤشر المركب الذي تتراوح قيمته من واحد صحيح، لحالة تنمية بشرية مرتفعة، إلى صفر، لانعدام التنمية البشرية. ويلاحظ على هذا المؤشر المركب قيامه بإعطاء أوزان متساوية "للقدرات" المحورية التي تم التركيز عليها.

وكما هو معروف أيضاً، فإن حساب مؤشر التنمية البشرية، والمؤشرات الفرعية المكونة له، يستند على مقارنة الإنجاز الذي تحقّقه كل دولة مقارنةً بأفضل وأسوأ إنجاز حُقق على مستوى العالم. وتتضمن مثل هذه المقارنات قياس الفجوة التنموية، ومن ثم التعرف على التحدي التنموي للدولة المعنية. ويترتب على هذا العرف المنهجي ترميز المؤشرات لتتراوح قيمتها من صفر (لأدنى إنجاز تنموي) إلى واحد (لأعلى إنجاز تنموي) وذلك لمختلف مجالات القدرة تحت الدراسة. وعادة ما يتم

الرمز للمؤشر الفرعي لكل واحد من المجالات على النحو التالي :

$$I = \frac{\chi_{ij} - \min_j \chi_{ij}}{\max_j \chi_{ij} - \min_j \chi_{ij}}$$

حيث ترمز i للمؤشر تحت الدراسة، و j للقطر و x للمتغير المستخدم للدلالة على القدرة (على سبيل المثال متغيرات التعليم).

كذلك الحال، فقد أصبح من المعروف أن تقرير التنمية البشرية يصنف الدول إلى ثلاث مراتب للتنمية البشرية حسب قيمة المؤشر المركب : تنمية بشرية مرتفعة، وهي تتطلب قيمة مؤشر تبلغ 0.8 أو أكثر، تنمية بشرية متوسطة، وتتطلب قيمة مؤشر تتراوح قيمته بين 0.5 و 0.8، وتنمية بشرية منخفضة تتطلب قيمة مؤشر تقل عن 0.5.

وفي أحدث تقارير التنمية البشرية تحدّدت القيم القصوى كالتالي :

- مؤشر قدرة العيش لفترة زمنية طويلة: يقاس هذا المؤشر بالعمر المتوقع للحياة وتتراوح قيمهم 25 سنة إلى 85 سنة.

- مؤشر قدرة المعرفة: يقاس هذا المؤشر بمؤشر مركب من معدل المعرفة لدى الكبار (الذين يبلغون 15 سنة فما فوق) بوزن يبلغ 0.67 ومؤشر معدل الانخراط في التعليم بمستوياته الثلاثة بوزن يبلغ 0.33.

- مؤشر هناء المعيشة: يقاس هذا المؤشر بالنتائج المحلي الإجمالي للفرد محسوباً بالمقابل الشرائي للدولار، وتتراوح قيمته من 100 دولار إلى 40,000 دولار. وعادةً ما يتم ترميحه على أساس لوغاريتم دخل الفرد بمعنى أن أدنى قيمة للمؤشر ستكون 2 وأن أعلى قيمة ستكون 4.6، وذلك ابتعاداً عن الانحياز الذي يترتب على القيم الاسمية للدخل⁽⁶⁾.

نُسارع ملاحظة أنه ليس هنالك ما يمنع من استخدام طريقة الحصول على مؤشر التنمية البشرية بإضافة مكونات فرعية أخرى لمفهوم التنمية بتعريفها الواسع، خصوصاً مكون "الحريات السياسية" بمعناها العريض.

3. الديمقراطية : المفهوم والقياس

تشتمل أهم عناصر الديمقراطية الليبرالية (داياموند (2007)) على تمتع الساسة المنتخبين بالسلطة والنفوذ وخضوع قوات الجيش والشرطة لهم، وجود سلطة قضائية مستقلة لتطبيق

حكم القانون، تمتع كل المواطنين بالمساواة السياسية والقانونية، إخضاع كل موظفي الدولة لحكم القانون، إحترام حقوق الأفراد والجماعات، تمتع وسائل الإعلام بحرية التعليق والنقاش وكشف التجاوزات، إمكانية الأقليات لممارسة شعائرها ومعتقداتها الدينية والثقافية دون خوف من التمييز ضدها، استقلال سلطات الدولة الأخرى عن السلطة التنفيذية، إحترام حقوق الملكية الخاصة وحمايتها بالقانون والمحاكم وعقاب الفساد والحد من تفسيه بواسطة آليات فعالة للمراقبة والتنفيذ.

هناك تعريف ضيق للديموقراطية يُقصد به الديموقراطية الانتخابية ، حيث يتم التركيز على خاصية انتخاب حاملي المناصب الدستورية، الذين يسيطرون على السلطة السياسية، من خلال إنتخابات دورية، حرة ونزيهة، تتنافس فيها الأحزاب السياسية بما يُمكن من تغيير الحكومات بطريقة سليمة. وتشتمل أهم مكونات الديموقراطية الانتخابية على: نظام سياسي تنافسي متعدد الأحزاب، ضمان حق التصويت والترشح لكل البالغين، تنظيم إنتخابات تنافسية دورية على أساس بطاقات الاقتراع السرية غير القابلة للتزوير وانعدام تزوير رغبات المقترعين، بالإضافة إلى توفير المنابر الإعلامية وفرص الدعاية الانتخابية لكبريات الأحزاب السياسية للتواصل مع الجماهير في أديبات العلوم السياسية، فإن هناك العديد من المؤشرات التي طُوّرت لقياس مختلف جوانب الديموقراطية، إلا أننا سنركز في ما يلي على استعراض اثنين منهما⁽⁷⁾.

على أساس من هذا الفهم، فقد تمّ تطوير مؤشرات كمية للديموقراطية تعتمد في تفاصيلها على منهجية استبيان آراء مختلف الخبراء وأهل الدراية حول عدد من أهم الجوانب والمبادئ التي تعرف الديموقراطية. وعادةً ما يتم صياغة أداة الاستبيان بطريقة تفصيلية على شكل أسئلة محددة الإجابة تسمح بإعطاء درجات رقمية.

1.3 مؤشر بيت الحرية

يعتبر مؤشر الحرية الذي يصدره بيت الحرية (فريدوم هاوس)⁽⁸⁾ من أقدم هذه المؤشرات. ويتكون هذا المؤشر من مؤشرين فرعيين هما مؤشر الحقوق السياسية ومؤشر الحريات المدنية، حيث يقيس مؤشر الحقوق السياسية ثلاثة جوانب للحرية هي: العملية الانتخابية (بالإجابة على ثلاثة أسئلة محورية)، وحالة التعددية والمشاركة السياسية (بالإجابة على أربعة أسئلة محورية)، والأداء الحكومي (ثلاثة أسئلة محورية). ويقيس مؤشر الحريات المدنية أربعة جوانب للحرية هي: حرية التعبير والاعتقاد (بالإجابة على أربعة أسئلة محورية)، حقوق التنظيم (بالإجابة على ثلاثة أسئلة

محورية)، حكم القانون (بالإجابة على أربعة أسئلة محورية) وحقوق الأفراد وسلامتهم (بالإجابة على أربعة أسئلة محورية). ولكل سؤال محوري تُمنح درجات أولية تتراوح بين صفر (لتعكس أدنى إنجاز في المجال المعني)، و 4 (لتعكس أعلى إنجاز)، ومن ثم تتراوح الدرجات الأولية للمؤشر الفرعي للحقوق السياسية بين صفر و 40 درجة، بينما تتراوح الدرجات الأولية للمؤشر الفرعي للحريات المدنية بين صفر و 60 درجة. ويتم تحويل إجمالي الدرجات الأولية لكل مؤشر فرعي على مقياس تتراوح قيمته من 1 (ليعكس أعلى درجات الإنجاز) إلى 7 (لتعكس أدنى درجات الإنجاز حسب جداول التحويل). ويوضح الجدولان (1) و (2) تحويل النقاط الأولية إلى نقاط ترتيبية لكل من المؤشرين الفرعيين لمؤشر الحرية .

جدول رقم (1) : جدول تحويل الدرجات الأولية للمؤشر الفرعي للحقوق السياسية

0-5	6-11	12-17	18-23	24-29	30-35	36-40	إجمالي الدرجات الأولية
7	6	5	4	3	2	1	نقاط الترتيب

جدول رقم (2) : جدول تحويل الدرجات الأولية للمؤشر الفرعي للحريات المدنية

7-0	16-8	52-17	34-26	43-35	52-44	60-53	إجمالي الدرجات الأولية
7	6	5	4	3	2	1	نقاط الترتيب

يتم الحصول على مؤشر الحرية بجمع نقاط الترتيب لكل من المؤشرين الفرعيين وأخذ متوسطهما ليتراوح مؤشر الحرية بين 1 (ليعبر عن أعلى إنجاز) و 7 (لأدنى إنجاز). ويتم تصنيف الدول على أساس المؤشر المركب للحرية على النحو التالي، مؤشر للحرية تتراوح قيمته بين 1 - 2.5 : دولة حرة ، ومؤشر للحرية تتراوح قيمته بين 2.5 - 5.5: دولة شبه حرة ، ومؤشر للحرية تفوق قيمته 5.5 : دولة غير حرة.

ويستند قياس الديمقراطية الانتخابية، على مكون "العملية الانتخابية" في المؤشر الفرعي للحقوق السياسية وعلى النقاط الأولية التي تمنح للإجابة على الأسئلة المحورية التي يشتمل عليها المكون، ولكن بعد تعديلها بالإجابة على سؤالين إضافيين حسب الحالة.

سؤال إضافي (أ): للنظم الملكية التقليدية، التي لا تسمح بالأحزاب السياسية وليس لديها نظم إنتخابية، هل توفر هذه النظم أطراً بديلة حقيقية للشورى ولتشجيع المناقشة العامة للسياسات والحق في اللجوء إلى الحاكم لرد المظالم؟ ويمكن منح نقطة إلى 4 نقاط أولية حسب الحالة.

سؤال إضافي (ب): هل تقوم الحكومة أو القوة المحتلة متمعمة بتغيير التركيبة الاثنية للقطر أو الإقليم بقصد تدمير ثقافة معينة أو الإخلال بالتوازن السياسي لصالح فريق آخر؟ ويمكن خصم نقطة إلى أربعة نقاط أولية حسب الحالة.

وربما كان من المفيد ملاحظة أن قياس الديمقراطية الانتخابية يستند على الأسئلة المحورية

التالية:

- هل يتم اختيار رئيس الدولة، أو رئيس الحكومة أو من يحتل أي مركز هام في الدولة عبر انتخابات حرة ونزيهة؟ (هناك 9 أسئلة فرعية للمساعدة على منح الدرجات الأولية لهذا السؤال).
- هل ينتخب أعضاء الهيئة التشريعية الوطنية عبر انتخابات حرة ونزيهة؟ (هناك 10 أسئلة فرعية للمساعدة على منح الدرجات الأولية لهذا السؤال).
- هل هناك قوانين ونظم للانتخابات عادلة ومنصفة؟ (هناك 7 أسئلة فرعية للمساعدة على منح الدرجات الأولية لهذا السؤال).

على أساس مجموع الدرجات الأولية على هذه الأسئلة الثلاثة، فإن الدولة تعتبر ديموقراطية إذا ما حصلت على 7 درجات أولية (من مجموع 12 درجة أولية): في حالة الأنظمة الرئاسية أو البرلمانية فإنه لا بدّ من كون الانتخابات حرة ونزيهة لأي منهما حسب المعيار أعلاه. وفي حالة النظام البرلماني فإنه يجب أن تكون أحدث الانتخابات التي نظمت حرة ونزيهة حسب المعيار أعلاه، وعند وقوع بعض المخالفات أثناء عملية الانتخابات فهذا لا يعني تلقائياً عدم ديموقراطية الدولة، كذلك فإنه لا يمكن تصنيف القطر أو الإقليم بأنه ديموقراطي إذا ما تحكّم فرد غير منتخب، ملك كان أو قوة احتلال، في أهم مقاليد الحكم، ويتم إلغاء تصنيف القطر من قائمة الدول الديمقراطية إذا ما أخفقت أحدث الانتخابات في مقابلة معايير النزاهة والحرية، أو إذا ما ترتب على تغيير القوانين تآكل فرص الشعب في الاختيار الانتخابي.

حسب تقرير الحرية في العالم لعام 2007، فقد تمت تغطية 193 قطر و 15 إقليم، وذلك عن طريق تنفيذ مسح خلال الفترة من 2005/12/1 إلى 2006/12/31. وحسب النتائج، فقد تبين أن هناك 123 دولة ديموقراطية (حوالي 64% من إجمالي الأقطار) وإقليمين يتمتعان بديموقراطية انتخابية (حوالي 13% من إجمالي الأقاليم). وقد شمل المسح 21 دولة عربية بالإضافة إلى فلسطين

كإقليم، وكانت النتائج أن اشتملت الدول العربية الديمقراطية على جزر القمر (بعدد 9 نقاط أولية)، والعراق (بعدد 7 نقاط أولية)، بينما اشتملت الدول العربية غير الديمقراطية على موريتانيا وفلسطين (بعدد 6 نقاط لكل منهما)، والجزائر، وجيبوتي، والكويت، ولبنان، والمغرب، واليمن (بعدد 4 نقاط لكل منهما)، والأردن والبحرين (بعدد 3 نقاط لكل منهما)، وعمان، وقطر (بعدد 2 نقطة لكل منهما)، ومصر، وتونس، والإمارات (بنقطة واحدة لكل منهما)، وليبيا، والسعودية، والصومال، والسودان، وسوريا (بصفر لكل منهما).

2.3 مؤشر مجلة الايكونوميست⁽⁹⁾

يعتبر مؤشر مجلة الايكونوميست البريطانية أحدث المؤشرات التي طورت لقياس الديمقراطية الليبرالية ويستند على خمس مجموعات من الخصائص التي تُعرف الديمقراطية الليبرالية، الأولى منها هي العملية الانتخابية والتعددية: بحيث تتطلب الديمقراطية الليبرالية تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية (12 مؤشر فرعي)، والثانية هي الحقوق المدنية: حيث تتطلب الديمقراطية الليبرالية احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير والخطاب وحرية وسائل الإعلام، حرية الاعتقاد، حرية التنظيم والتجمع، الحق في قضاء عادل ونزيه وضمانات لحقوق الأفراد والأقليات (17 مؤشر فرعي). والثالثة هي الأداء الحكومي: حيث تتطلب الديمقراطية الليبرالية قيام الأحزاب المنتخبة بتنفيذ السياسات والبرامج التي اقترح عليها الشعب (14 مؤشر فرعي)، والمجموعة الرابعة هي البيئة السياسية الديمقراطية: بحيث تتطلب الديمقراطية الليبرالية تقبل من يهزم في الانتخابات لتتأهّلها وإتاحة العملية السياسية للتبادل السلمي للسلطة السياسية (8 مؤشرات فرعية)، والمجموعة الخامسة والأخيرة هي المشاركة السياسية: كما تعبر عنها المشاركة في الجدل السياسي السائد، والإدلاء بالأصوات في الانتخابات والانتظام في عضوية الأحزاب (9 مؤشرات فرعية). ويتم لكل مجموعة تقييم حالة الديمقراطية على مقياس من صفر إلى 10 نقاط، ويتم جمع نقاط المجموعات الخمس ثم أخذ المتوسط ليتراوح مؤشر الديمقراطية من صفر إلى 10 نقاط.

وللحصول على نقاط كل مجموعة فقد تمّ استخدام نظام للإجابة على الأسئلة المطروحة تحت كل مؤشر فرعي داخل المجموعة بإعطاء قيمة واحد للإجابة "بنعم"، وقيمة صفر للإجابة "بلا"، وقيمة 0.5 متى ما كان هناك شك في التقييم. بعد جمع نقاط الإجابات، يتم الحصول على تقييم المجموعة المعنية ثم يتم تحويل النقاط إلى المقياس من صفر إلى 10 نقاط. ومن ثم يتم تعديل النقاط النهائية داخل مجموعات بعينها حسب الإجابات المعطاة للأسئلة التالية:

(أ) انتخابات حرة ونزيهة: إجابة صفر (أو 0.5) تتطلب طرح واحد (أو 0.5) من مؤشر مجموعة "العملية الانتخابية والتعددية".

(ب) سلامة المقترعين : إجابة صفر (أو 0.5) تتطلب طرح واحد (أو 0.5) من مؤشر مجموعة "العملية الانتخابية والتعددية".

(ج) تأثير القوى والحكومات الأجنبية: إجابة صفر (أو 0.5) تتطلب طرح واحد (أو 0.5) من مؤشر مجموعة "الأداء الحكومي".

(د) مقدرة الخدمة المدنية على تنفيذ السياسات : إجابة صفر تتطلب طرح واحد من مؤشر مجموعة "الأداء الحكومي".

على أساس المؤشر المركب يتم تصنيف الدول على النحو التالي:

- ديموقراطيات ناضجة وكاملة: مؤشر تتراوح قيمته بين 8-10 نقاط.
- ديموقراطيات مشوهة : مؤشر تتراوح قيمته بين 6-8 نقاط.
- أنظمة حكم مختلطة : مؤشر تتراوح قيمته بين 4-6 نقاط .
- أنظمة حكم مستبدة : مؤشر تبلغ قيمته أقل من 4 نقاط .

وقد تمّ حساب مؤشر الديمقراطية لعام 2006 لعدد 165 دولة وإقليمين، حيث تمّ استبعاد 27 دولة بالغة الصغر من إجمالي عدد الدول المستقلة البالغ 195 دولة. وقد أظهرت النتائج ما يلي:

- ديموقراطيات ناضجة وكاملة : 28 دولة (تمثل 13% من إجمالي سكان العالم).
- ديموقراطيات مشوهة : 54 دولة (تمثل 38.3% من إجمالي سكان العالم).
- أنظمة حكم مختلطة : 30 دولة (تمثل 10.5% من إجمالي سكان العالم).
- أنظمة حكم مستبدة : 55 دولة (تمثل 38.2% من إجمالي سكان العالم).

في ما عدا جمهورية الشيك وسلوفانيا (أوروبا الشرقية) وموريشس (أفريقيا جنوب الصحراء)، وكوستاريكا والأوروغواي (أمريكا اللاتينية)، فإن مجموعة الديمقراطيات الناضجة والكاملة تتكون من 26 دولة أوروبية. وصنفت إيطاليا على أنها ديموقراطية مشوهة.

وفي ما يتعلق بالدول العربية، فإن النتائج تظهر أنه ليس من بينها دولة واحدة تنتمي إلى مجموعة الديمقراطيات الناضجة والكاملة أو حتى لمجموعة "الديموقراطيات المشوهة"⁽¹⁰⁾، بينما صُنفت كل من لبنان والعراق على أنها أنظمة حكم مختلطة⁽¹¹⁾، فيما انتمت بقية الدول العربية إلى

مجموعة أنظمة الحكم المستبدة (المتسلطة). ولأغراض استكشاف مجالات الإصلاح الديمقراطي التي ربما رغبت بعض الدول العربية في تبنيها، فإن الملحق رقم (A.1) يورد تفاصيل مكونات مؤشر الديمقراطية للدول العربية، حيث أوردنا المعلومات للسويد التي جاءت كأكثر الديمقراطيات نضوجاً وكماً ولكوريا الجنوبية التي جاءت كأكثر أنظمة الحكم استبداداً. ويورد الجدول رقم (3) تلخيصاً لتفاصيل مكونات مؤشر الديمقراطية في الدول العربية .

جدول رقم (3) : مكونات مؤشر الديمقراطية الليبرالية في الدول العربية : ملخص

المكون	متوسط النقاط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
العملية الانتخابية والتعددية	1.7184	2.0716	7.9200	0.0000
أداء الحكومة	2.8537	0.8421	4.2900	1.4300
المشاركة السياسية	2.3105	1.3508	6.1100	0.5600
الثقافة السياسية	5.3316	0.9408	6.8800	3.1300
الحريات المدنية	3.3121	1.1514	6.4700	1.4700
الديموقراطية	3.1779	0.9200	5.8200	1.8400

باستخدام التفاصيل في الجدول الملحق رقم (A.1) وملخصها في الجدول رقم (3) وبمقارنة الدول العربية في ما بينها فإنه يمكن التأكد من أن لبنان قد جاءت في المرتبة الأولى في مجالات العملية الانتخابية والتعددية (بقيمة للمؤشر الفرعي بلغت 7.92) والمشاركة السياسية (6.11) والحريات المدنية (6.47)، وأن موريتانيا جاءت في المرتبة الأولى في مجال أداء الحكومة (بمؤشر فرعي 4.29)، بينما جاءت كل من مصر وتونس في المرتبة الأولى في مجال الثقافة السياسية (بقيمة للمؤشر الفرعي بلغت 6.88).

من جانب آخر، فقد حصلت سبع دول عربية على أدنى قيمة للمؤشر الفرعي في جانب العملية الانتخابية والتعددية⁽¹²⁾، وجاءت جيبوتي في ذيل القائمة في جانب أداء الحكومة وفي جانب المشاركة السياسية وحصلت على أدنى قيمة لكل من المؤشرين كما هو موضح في الجدول ، بينما حصلت موريتانيا على أدنى قيمة للمؤشر الفرعي في جانب الثقافة السياسية، كما حصلت كل من سوريا وليبيا على أدنى قيمة للمؤشر الفرعي في مجال الحريات المدنية .

وبالنظر إلى متوسط قيم المؤشرات الفرعية، فإنه يتضح أن الدول العربية كمجموعة تعاني من إنجازات متدنية في كل مجالات الديمقراطية الليبرالية ، وذلك في ما عدا مجال الثقافة السياسية، حيث يقل متوسط كل مؤشر من هذه المؤشرات عن القيمة الفاصلة لتصنيف الدول كأنظمة حكم

مستبدة (متوسط 4 نقاط). الأمر الذي انعكس في متوسط مؤشر الديمقراطية (3.2) والذي يعني أن الدول العربية كمجموعة تتوفر على نظام حكم استبدادي. ويوضح تدني قيمة الانحراف المعياري (0.92 نقطة) أنه ليس هناك من تفاوت شديد بين الدول العربية في هذا الصدد كما سبق وأن لاحظنا. وفي ما يتعلق بمتوسط مؤشر الثقافة السياسية، الذي بلغت قيمته 5.3 بانحراف معياري 0.94 نقطة، فإن تفاصيل الجدول الملحق (A.1) تبين أنه لم يكن هناك سوى موريتانيا التي تقل فيها قيمة هذا المؤشر عن 4 نقاط.

4. الإنجاز التنموي في الدول العربية

في ديسمبر من عام 2007 توفرت نتائج حساب مؤشر التنمية البشرية في تقرير التنمية البشرية لعام 2007-2008، وهي لعام 2005 بسبب من توفر المعلومات. هذا وقد حسب مؤشر التنمية البشرية لهذا العام لعدد 177 دولة وإقليم : 70 منها ذات تنمية بشرية مرتفعة، 85 دولة ذات تنمية بشرية متوسطة و 22 دولة ذات تنمية بشرية منخفضة. وجاءت آيسلندا (بمؤشر مركب بلغت قيمته 0.968) كأفضل الدول إنجازاً في مجال التنمية البشرية، بينما جاءت سيراليون (بمؤشر مركب بلغت قيمته 0.366) كأسوأ الدول إنجازاً.

وعلى الرغم من توفر نتائج حسابات مؤشر التنمية البشرية بسهولة في موقع تقرير التنمية البشرية، داخل موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، فإنه من المفيد إيراد هذه النتائج للدول العربية حسب تصنيفات برنامج الأمم المتحدة وذلك لعام 2005. ويلخص الجدول التالي توزيع الدول حسب مستوى التنمية البشرية.

جدول رقم (4) : توزيع الدول حسب مستوى التنمية البشرية

مستوى التنمية البشرية	عدد الدول	عدد السكان (مليون نسمة)	متوسط مؤشر التنمية البشرية	عدد الدول العربية	عدد السكان العرب (مليون نسمة)	متوسط المؤشر للدول العربية
مرتفع	70	1658	0.897	7	40.3	0.847
متوسط	85	4240	0.698	12	237.3	0.649
منخفض	22	509	0.436	0	0	--
إجمالي	177	6407	0.716	19	277.6	0.678

اشتملت مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة على مستوى العالم على سبع دول عربية هي (13) : الكويت (بدليل للتنمية البشرية 0.891، وبترتيب دولي 33)، البحرين (0.866)، وبترتيب

(41)، قطر (0.875، وبترتيب 35)، الإمارات (0.868، وبترتيب 39)، ليبيا (0.818 وبترتيب 56)، عُمان (0.814، وبترتيب 56)، السعودية (0.812، وبترتيب 61). وتعني هذه النتائج أن متوسط دليل التنمية البشرية لهذه المجموعة من الدول العربية قد بلغ 0.849، مع ملاحظة أن إجمالي عدد سكان هذه المجموعة قد كان 40.3 مليون نسمة، أي ما يُعادل حوالي 14.6% من إجمالي سكان عينة الدول العربية التي تم حساب المؤشر لها.

واشتملت مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة على مستوى العالم على 12 دولة عربية هي: الأردن (بدليل للتنمية البشرية 0.773، وبترتيب دولي 86)، لبنان (0.772 وبترتيب 88)، الجزائر (0.733، وبترتيب 104)، سوريا (0.724، وبترتيب 108)، مصر (0.708، وبترتيب 112)، المغرب (0.646، وبترتيب 126)، جزر القمر (0.561، وبترتيب 134)، موريتانيا (0.550، وبترتيب 137)، السودان (0.526، وبترتيب 147)، جيبوتي (516، وبترتيب 149) واليمن (0.508، وبترتيب 153). وتعني هذه النتائج أن متوسط دليل التنمية البشرية لهذه المجموعة من الدول العربية قد بلغ 0.649، مع ملاحظة أن إجمالي عدد سكان هذه المجموعة قد كان 237.3 مليون نسمة، أي ما يُعادل 85.5% من إجمالي سكان عينة الدول العربية التي تم حساب المؤشر لها.

توفر تقارير التنمية البشرية معلومات حول الإنجازات التنموية للدول عبر الزمن، لفترة تمتد منذ عام 1975 مقسمة لفترات زمنية طول الواحدة منها خمس سنوات، حيث تم حساب مؤشر التنمية البشرية لسبع فترات زمنية حتى عام 2005، حسب توفر المعلومات المطلوبة لحساب المؤشر المركب. وبقراءة هذه المعلومات يمكن التعرف على الإنجازات التنموية للدول، حسب الانتقال من مجموعة إلى أخرى وتوقيت هذا الانتقال.

(أ) الانتقال من تنمية بشرية متوسطة إلى تنمية بشرية مرتفعة: توضح المعلومات أنه لعام 1980 كان هناك 30 دولة ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، أربع منها لم تتوفر لها معلومات لعام 1975، ومن ثمّ يمكن رصد 4 دول قد حققت إنتقالاً من مرتبة التنمية البشرية المتوسطة إلى التنمية البشرية المرتفعة. وفي عام 1985 كان هنالك 31 دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة، مما يعني أن دولة واحدة حققت الانتقال من مرتبة التنمية المتوسطة، بينما اشتملت مجموعة التنمية المرتفعة لعام 1990 على 43 دولة، ست منها لم تتوفر لها معلومات لعام 1985، مما يعني أن ست دول قد حققت إنتقالاً تنموياً. هذا وقد اشتملت هذه الدول على كل من الكويت التي ارتفع فيها مؤشر التنمية البشرية من 0.799 إلى 0.833، والإمارات (من 0.79 إلى 0.816)، والبحرين (من 0.783 إلى 0.808). ويلاحظ أنه خلال

هذه الفترة لم تسجل أي من الدول التي رصدت لها مؤشرات التنمية البشرية أي انتقال عكسي بمعنى التراجع في عملية التنمية.

هذا وقد سجل عام 1995 ثلاث حالات للانتقال العكسي (ليتوانيا ولاتفيا وروسيا) وحالتين للانتقال المباشر، مما ترتب عليه انخفاض في عدد دول مجموعة التنمية البشرية المرتفعة إلى 42 دولة، والتي ارتفعت إلى 47 دولة في عام 2000 (بما في ذلك سنغافورة التي لم يتم حساب المؤشر المركب لها) حيث سجلت خمس دول إنتقالاً تنموياً (بما فيها الدول الثلاث التي سجلت إنتقالاً عكسياً). وفي عام 2005 بلغ عدد الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة 70 دولة (بما في ذلك 12 دولة حسب لها المؤشر للمرة الأولى)، مما يعني أن هناك 12 دولة قد سجلت إنتقالاً تنموياً بين عامي 2000 و 2005. وقد ضمت هذه الدول كلاً من عُمان التي ارتفع فيها مؤشر التنمية البشرية من 0.779 إلى 0.814، والسعودية (من 0.788 إلى 0.812). ولعله من المهم ملاحظة أن عُمان قد انتقلت من مرحلة تنمية بشرية متدنية في عام 1975 (بمؤشر بلغت قيمته 0.487) إلى مرحلة تنمية بشرية متوسطة عام 1980 (بمؤشر بلغ 0.547).

(ب) الانتقال من تنمية بشرية منخفضة إلى تنمية بشرية متوسطة : توضح المعلومات أنه لعام 1980 كان هناك 34 دولة ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، مقارنةً بعدد 27 دولة لعام 1975، وأن أربع منها لم تتوفر لها معلومات لعام 1975، مما يعني أنه يمكننا رصد ثلاث دول حققت إنتقالاً من مرتبة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة إلى تلك المتوسطة، اثنتان منها دول عربية هي موريتانيا (حيث ارتفع المؤشر المركب لها من 0.499 إلى 0.541)، والسودان (من 0.466 إلى 0.514). وفي عام 1985 كان هناك 43 دولة ذات تنمية بشرية متوسطة، خمس منها لم تتوفر لها معلومات للمقارنة، مما يعني أن أربع دول قد حققت الانتقال من مرتبة التنمية البشرية المتدنية، بينما اشتملت مجموعة التنمية المتوسطة لعام 1990 على 50 دولة، ثلاث منها لم تتوفر لها معلومات للمقارنة، وواحدة كانت ذات تنمية مرتفعة، مما يعني أن ثلاث دول قد حققت انتقالاً تنموياً، ضمت من الدول العربية، كلاً من المغرب (حيث ارتفع المؤشر المركب لها من 0.484 إلى 0.505) وجزر القمر (من 0.486 إلى 0.517). وارتفع عدد دول مجموعة التنمية المتوسطة إلى 56 دولة في عام 1995، اثنتان منها لا تتوفر عنهما معلومات مقارنةً وواحدة أخرى سجلت انتقالاً عكسياً من تنمية بشرية مرتفعة، مما يعني أن ثلاث دول قد حققت إنتقالاً تنموياً، كما ارتفع عدد دول المجموعة إلى

59 دولة في عام 2000، بما في ذلك أربع دول سجلت انتقالاً تنموياً. كذلك فقد شهد عام 2005 ارتفاعاً كبيراً في عدد الدول النامية التي حققت تنمية بشرية متوسطة، حيث ضمت المجموعة 85 دولة، حسب المؤشر المركب لثماني عشرة دولة لأول مرة، من ضمنها سوريا (بمؤشر بلغت قيمته 0.713)، وجيبوتي (0.513)، وسجلت ست دول انتقالاً تنموياً ولم تتوفر المعلومات المقارنة عن دولتين.

(ج) الانتقال إلى تنمية بشرية منخفضة: توضح المعلومات أنه في عام 2005 بلغ عدد الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة 22 دولة أفريقية من جنوب الصحراء، وأنه منذ عام 1975، أي منذ بدأ حساب مؤشر التنمية البشرية، لم تسجل أي دولة على مستوى العالم انتقالاً تنموياً عكسياً إلى مجموعة الدول ذات التنمية المنخفضة.

تعني هذه النتائج مجتمعة أنه منذ عام 1975 شهد العالم اتجاهاً زمنياً لاخطراد، والمحافظة على التنمية بمفهومها الواسع، حسبما يقيسها مؤشر التنمية البشرية، وذلك على الرغم من انهيار النمو الاقتصادي في عدد كبير من الدول خلال حقبتَي ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، وذلك على الرغم من الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادية التي فرضتها الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية على الدول النامية بما في ذلك الدول العربية. ويلاحظ في هذا الصدد أنه بالإضافة إلى انتقال عدد من الدول العربية من مستوى متوسط للتنمية البشرية إلى مستوى مرتفع وإلى انتقال عدد آخر من هذه الدول من مستوى متدنٍ إلى مستوى متوسط من التنمية البشرية، فقد حافظت خمس دول عربية على المستوى المتوسط الذي حققته منذ عام 1975: الأردن (سجل مؤشرها ارتفاعاً من 0.647 لعام 1975 إلى 0.773 في عام 2005)، ولبنان (من 0.636 إلى 0.772)، وتونس (من 0.665 إلى 0.762)، والجزائر (من 0.59 لعام 1985 إلى 0.733 لعام 2005)، ومصر (التي شهد مؤشرها انخفاضاً من 0.704 لعام 1990 إلى 0.702 لعام 2005).

5. الإنجاز التنموي والبعد الديمقراطي

يتم في هذا الجزء إعادة حساب مؤشر التنمية بعد إدخال الديمقراطية كأحد مكونات المؤشر. وقد سبق ملاحظة أنه يمكن القيام بذلك استناداً على منهجية التمييز التي تمثلها المعادلة رقم (1) التي اتبعت للحصول على المؤشر الفرعي للديموقراطية لكل من مؤشر بيت الحرية ومؤشر مجلة الايكونوميست للحصول على المؤشر الموسع للتنمية. ولأغراض القيام بالمقارنات اللازمة، فقد تم احتساب المؤشر الموسع للتنمية لعينة من 150 دولة توفرت لها المعلومات حول مؤشر الديمقراطية من

المصدرين المعتمدين في الدراسة.

1.5 مؤشر بيت الحرية

يوضح الجدول الملحق رقم (A.1) تفاصيل حسابات المؤشر الموسع للتنمية بعد إدخال مؤشر الديمقراطية لبيت الحرية كمؤشر فرعي، مقارنة بمؤشر التنمية البشرية . ويمكن تلخيص أهم التغيرات في تصنيف الدول في الجدول رقم (5) :

جدول رقم (5) : التصنيف التقاطعي لدول العينة حسب المرتبة التنموية : مؤشر بيت الحرية

إجمالي عدد الدول	تصنيف حسب المؤشر الموسع للتنمية (بيت الحرية)			تصنيف حسب مؤشر التنمية البشرية
	تنمية منخفضة	تنمية متوسطة	تنمية مرتفعة	
59	صفر	14	45	تنمية بشرية مرتفعة
72	16	55	1	تنمية بشرية متوسطة
19	16	3	-	تنمية بشرية منخفضة
150	33	71	46	إجمالي عدد الدول
صفر	+14	-1	-13	الفرق بين التصنيفين

ويُستشف من هذا التصنيف التقاطعي أنه من بين 59 دولة كانت تُصنف على أنها ذات تنمية بشرية مرتفعة احتفظت 46 دولة بنفس التصنيف على أنها ذات تنمية مرتفعة بالمفهوم الموسع، في حين انتقلت 14 دولة إلى مرتبة التنمية المتوسطة، بينما لم تنتقل أي دولة إلى مرتبة الدول ذات التنمية المنخفضة. ومن الجدير بالملاحظة بملاحظة أن كل الدول العربية التي كانت مصنفة على أنها ذات تنمية بشرية مرتفعة قد انتقلت إلى مرتبة الدول ذات التنمية المتوسطة.

وعلى مستوى التفاصيل، تبين النتائج أن الكويت قد انتقلت من مرتبة التنمية البشرية المرتفعة لعام 2005 بمؤشر للتنمية البشرية بلغت قيمته 0.891 إلى مرتبة التنمية المتوسطة بمؤشر قيمته 0.772 . كذلك الحال بالنسبة لبقية الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة: قطر (من مؤشر للتنمية البشرية 0.875 إلى 0.719)، الإمارات (من 0.868 إلى 0.693)، البحرين (من 0.866 إلى 0.733)، ليبيا (من 0.818 إلى 0.614) عُمان (من 0.814 إلى 0.673) والسعودية (من 0.812 إلى 0.63). ويُستشف من التصنيف التقاطعي أيضاً أنه من بين 72 دولة كانت تُصنف على أنها ذات تنمية بشرية متوسطة احتفظت 55 دولة بنفس التصنيف على أنها ذات تنمية متوسطة بالمفهوم الموسع،

في حين إنتقلت دولة واحدة إلى مرتبة التنمية المرتفعة بالمفهوم الموسع، وانتقلت 16 دولة إلى مرتبة التنمية المنخفضة بالمفهوم الموسع. ويمكن ملاحظة أنه لم يكن من بين الدول التي انتقلت إلى مرتبة التنمية المرتفعة أي من الدول العربية، بينما انتقلت أربع دول عربية إلى مرتبة التنمية المنخفضة هي: موريتانيا (من مؤشر للتنمية البشرية 0.55 إلى مؤشر موسع للتنمية 0.496)، السودان (من 0.526 إلى 0.395)، جيبوتي (من 0.516 إلى 0.471) واليمن (من 0.508 إلى 0.465). وقد حافظت ثماني دول عربية على تصنيفها كدول ذات تنمية متوسطة هي الأردن، لبنان، تونس، الجزائر، سوريا، مصر، المغرب وجزر القمر.

كذلك الحال فإنه يُستشف من التصنيف التقاطعي للدول أن من بين 19 دولة كانت تُصنف على أنها ذات تنمية بشرية منخفضة، احتفظت 16 دولة بذات التصنيف حسب التعريف الموسع للتنمية، في حين انتقلت ثلاث دول إلى مرتبة التنمية المتوسطة.

ويتضح من الجدول أنه يترتب على الأخذ بعين الاعتبار مكون الديمقراطية (كما يقيسه مؤشر بيت الحرية، في المؤشر المركب للتنمية) تعديل ملحوظ في الإنجاز التنموي على مستوى العالم، بحيث ينخفض عدد الدول ذات التنمية المرتفعة من 59 إلى 46 دولة، بينما يزداد عدد الدول ذات التنمية المنخفضة من 19 إلى 33 دولة. وتسحب هذه النتيجة على الدول العربية بطريقة واضحة، حيث لم تحقق أي من الدول العربية مرتبة التنمية المرتفعة، بينما ارتفع عدد الدول التي لا تزال تقع في مرتبة التنمية المنخفضة.

ولما كان المفهوم الموسع للتنمية يُعنى بمقدرات البشر، فإنه يمكن إعادة النظر إلى الجدول رقم (5) من وجهة نسبة السكان لكل مرحلة تنموية حيث بلغ عدد سكان العينة 5889.3 مليون نسمة.

جدول رقم (6) : التصنيف التقاطعي لنسب السكان حسب المرتبة التنموية : مؤشر بيت الحرية

النسبة من إجمالي السكان (%)	تصنيف حسب المؤشر الموسع للتنمية (بيت الحرية)			تصنيف حسب مؤشر التنمية البشرية
	تنمية منخفضة	تنمية متوسطة	تنمية مرتفعة	
27.55	--	14.75	85.25	تنمية بشرية مرتفعة
65.10	10.06	89.93	0.01	تنمية بشرية متوسطة
7.25	95.25	4.75	--	تنمية بشرية منخفضة
100.00	13.46	63.05	23.49	النسبة من إجمالي السكان (%)
صفر	+6.21	-2.15	-4.06	الفرق بين التصنيفين (نقاط مئوية)

باستخدام التفاصيل، يمكن قراءة هذه النتائج من وجهة نظر عدد السكان، بملاحظة أنه من بين حوالي 1.6 مليار نسمة كانوا يعيشون في دول تصنف على أنها ذات تنمية بشرية مرتفعة (بنسبة حوالي

27.6% من إجمالي سكان العينة)، استمر حوالي 1.4 مليار نسمة في العيش في دول تصنف على أنها ذات تنمية مرتفعة بالتعريف الموسع للتنمية، بينما انتقل 239 مليون نسمة لدول ذات تنمية متوسطة.

كذلك يمكن ملاحظة أنه من بين حوالي 3.8 مليار نسمة كانوا يعيشون في دول ذات تنمية بشرية متوسطة (بنسبة 65.1% من إجمالي سكان العينة) استمر حوالي 3.5 مليار نسمة في العيش في دول تصنف على أنها ذات تنمية متوسطة بالتعريف العريض، بينما انتقل 386 مليون نسمة للعيش في دول تصنف على أنها ذات تنمية منخفضة وانتقل حوالي أربعمئة ألف نسمة فقط للعيش في دول تصنف على أنها ذات تنمية مرتفعة بالتعريف العريض للتنمية.

وأخيراً يلاحظ أن من بين حوالي 427 مليون نسمة كانوا يعيشون في دول تصنف على أنها ذات تنمية بشرية منخفضة (بنسبة 7.3% من إجمالي سكان العينة) استمر حوالي 407 مليون نسمة في العيش تحت كنف دول تصنف على أنها ذات تنمية منخفضة حسب التعريف العريض للتنمية، بينما انتقل حوالي 20 مليون نسمة للعيش تحت دول تصنف على أنها ذات تنمية متوسطة.

ويتضح من الجدول رقم (6) أنه يترتب على الأخذ بعين الاعتبار مكون الديموقراطية، (كما يقيسه مؤشر بيت الحرية، في المؤشر المركب للتنمية) تعديل ملحوظ في الإنجاز التنموي على مستوى العالم، بحيث ينخفض عدد السكان الذين يعيشون تحت كنف دول مصنفة على أنها ذات تنمية مرتفعة من حوالي 1.6 مليار نسمة (بنسبة 27.6% من إجمالي سكان العينة) إلى حوالي 1.4 مليار نسمة (بنسبة 23.5% من إجمالي السكان)، وينخفض عدد السكان الذين كانوا يعيشون تحت دول تصنف على أنها ذات تنمية متوسطة من حوالي 3.8 مليار نسمة (بنسبة 65% من إجمالي السكان) إلى حوالي 3.7 مليار نسمة (بنسبة 63% من الإجمالي)، ويرتفع عدد السكان الذين كانوا يعيشون في دول مصنفة على أنها ذات تنمية منخفضة من حوالي 427 مليون نسمة (بنسبة 7.3% من الإجمالي) إلى 793 مليون نسمة (بنسبة 13.5% من إجمالي السكان).

وتتطبق هذه النتائج المعدلة على الدول العربية، حيث انخفض عدد السكان العرب الذين كانوا يعيشون تحت دول مصنفة على أنها ذات تنمية مرتفعة من حوالي 40 مليون نسمة (يشكلون 14.5% من إجمالي السكان العرب في العينة) إلى صفر، وارتفع عدد السكان العرب الذين كانوا يعيشون تحت دول مصنفة على أنها ذات تنمية منخفضة من صفر إلى 61.8 مليون نسمة (بنسبة 22.2% من إجمالي السكان العرب).

2.5 مؤشر مجلة الايكونوميست

يوضح الجدول الملحق رقم (A.1) تفاصيل حسابات المؤشر الموسع للتنمية بعد إدخال مؤشر الديموقراطية لمجلة الايكونوميست كمؤشر فرعي. ويمكن تلخيص أهم التغيرات في تصنيف الدول في الجدول رقم (7):

جدول رقم (7) : التصنيف التقاطعي للدول حسب المرتبة التنموية: مؤشر مجلة الايكونوميست

إجمالي عدد الدول	تصنيف حسب المؤشر الموسع للتنمية (مجلة الايكونوميست)			تصنيف حسب مؤشر التنمية البشرية
	تنمية منخفضة	تنمية متوسطة	تنمية مرتفعة	
59	-	18	41	تنمية بشرية مرتفعة
72	16	56	-	تنمية بشرية متوسطة
19	19	-	-	تنمية بشرية منخفضة
150	35	74	41	إجمالي عدد الدول
صفر	+16	+2	18-	الفرق بين التصنيفين

يُستشف من هذا التصنيف التقاطعي أنه من بين 59 دولة كانت تُصنف على أنها ذات تنمية بشرية مرتفعة احتفظت 41 دولة بنفس التصنيف على أنها ذات تنمية مرتفعة بالمفهوم الموسع، في حين انتقلت 18 دولة إلى مرتبة التنمية المتوسطة، بينما لم تنتقل أي دولة إلى مرتبة الدول ذات التنمية المنخفضة. وتجدر الملاحظة هنا أن كل الدول العربية التي كانت مصنفة على أنها ذات تنمية بشرية مرتفعة قد انتقلت إلى مرتبة الدول ذات التنمية المتوسطة.

وعلى مستوى التفاصيل، توضح النتائج أن الكويت قد انتقلت من مرتبة التنمية البشرية المرتفعة لعام 2005 بمؤشر للتنمية البشرية بلغت قيمته 0.891 إلى مرتبة التنمية المتوسطة بمؤشر بلغت قيمته 0.726. كذلك الحال بالنسبة لبقية الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة: قطر (من مؤشر للتنمية البشرية 0.875 إلى مؤشر موسع للتنمية 0.705)، الإمارات (من 0.868 إلى 0.691)، البحرين (من 0.866 إلى 0.72)، ليبيا (من 0.818 إلى 0.637)، عُمان (من 0.814 إلى 0.66) والسعودية (من 0.812 إلى 0.634).

يُستشف من التصنيف التقاطعي أن من بين 72 دولة كانت تُصنف على أنها ذات تنمية متوسطة، احتفظت 56 دولة بنفس التصنيف على أنها ذات تنمية متوسطة بالمفهوم الموسع، في حين انتقلت 16 دولة إلى مرتبة التنمية المنخفضة بالمفهوم الموسع ولم تُسجل أي من الدول إنتقالاً لمرتبة

التنمية المرتفعة. ومن الأهمية ملاحظة أن أربع دول عربية قد انتقلت إلى مرتبة الدول ذات التنمية المنخفضة، اشتملت على موريتانيا (من مؤشر للتنمية البشرية 0.55 إلى مؤشر موسع للتنمية 0.471) واليمن (من 0.508 إلى 0.436). وقد حافظت ثمانى دول عربية على تصنيفها كدول ذات تنمية متوسطة هي، الأردن، لبنان، تونس، الجزائر، سوريا، مصر، المغرب وجزر القمر.

يتضح من الجدول رقم (7) أنه يترتب على الأخذ بعين الاعتبار مكون الديمقراطية (كما يقيسه مؤشر مجلة الايكونوميست، في المؤشر المركب للتنمية تعديل ملحوظ في الإنجاز التنموي على مستوى العالم بحيث ينخفض عدد الدول المصنفة على أنها ذات تنمية مرتفعة من 59 إلى 41 دولة، بينما يزداد عدد الدول ذات التنمية المنخفضة من 19 إلى 35 دولة. وتحسب هذه النتيجة على الدول العربية بطريقة واضحة، حيث لم تحقق أي من الدول العربية مرتبة التنمية المرتفعة بالمفهوم الموسع، بينما ارتفع عدد الدول ذات التنمية المنخفضة.

للاتساق مع المفهوم العريض للتنمية، فإنه يمكن النظر للتصنيف التقاطعي للدول من وجهة نظر عدد السكان ونسبتهم إلى إجمالي عدد سكان العينة، كما تم في إعادة قراءة نتائج الجدول رقم (5). ويورد الجدول رقم (8) النتائج في هذا الصدد.

جدول رقم (8) : التصنيف التقاطعي لنسب السكان حسب المرتبة التنموية : مؤشر مجلة الايكونوميست

النسبة من إجمالي السكان (%)	تصنيف حسب المؤشر الموسع للتنمية (مجلة الإيكونوميست الإقتصادية الايكونوميست)			تصنيف حسب مؤشر التنمية البشرية
	تنمية منخفضة	تنمية متوسطة	تنمية مرتفعة	
27.55	--	34.43	65.57	تنمية بشرية مرتفعة
65.20	9.35	90.65	--	تنمية بشرية متوسطة
7.25	100.00	--	--	تنمية بشرية منخفضة
100.00	13.35	68.59	18.06	النسبة من إجمالي السكان (%)
صفر	+6.10	+3.39	-9.49	الفرق بين التصنيفين (نقاط مئوية)

باستخدام التفاصيل يمكن قراءة هذه النتائج بملاحظة أنه من بين حوالي 1.6 مليار نسمة كانوا يعيشون في دول تصنف على أنها ذات تنمية بشرية مرتفعة (بنسبة حوالي 27.6% من إجمالي سكان العينة)، استمر حوالي 1.1 مليار نسمة في العيش تحت كنف دول تصنف على أنها ذات تنمية مرتفعة بالتعريف الموسع للتنمية بينما انتقل حوالي 559 مليون نسمة لدول ذات تنمية متوسطة .

كذلك فإنه يلاحظ أن من بين حوالي 3.8 مليار نسمة كانوا يعيشون في دول كانت تصنف على أنها ذات تنمية بشرية متوسطة (بنسبة 65.2% من إجمالي سكان العينة) استمر حوالي 3.5 مليار نسمة في العيش تحت كنف دول ذات تنمية متوسطة بالتعريف العريض للتنمية بينما انتقل 359 مليون نسمة للعيش في دول تصنف على أنها ذات تنمية منخفضة. بالإضافة إلى ذلك، فقد استمر حوالي 427 مليون نسمة، كانوا يعيشون في دول كانت تصنف على أنها ذات تنمية بشرية منخفضة، في العيش تحت كنف نفس الدول بمرتبة التنمية المنخفضة.

ويتضح من الجدول رقم (8) أنه يترتب على الأخذ بعين الاعتبار مكون الديمقراطية (كما يقيسه مؤشر مجلة الايكونوميست، في المؤشر المركب للتنمية) تعديل ملحوظ في الإنجاز التنموي على مستوى العالم، بحيث ينخفض عدد السكان الذين يعيشون في دول ذات تنمية مرتفعة من حوالي 1.6 مليار نسمة إلى حوالي 1.1 مليار نسمة (بنسبة 18.1% من إجمالي سكان العينة)، ويرتفع عدد السكان الذين يعيشون في دول مصنفة على أنها ذات تنمية منخفضة من 427 مليون نسمة إلى 786 مليون نسمة (بنسبة 13.4% من إجمالي سكان العينة). ويلاحظ أن عدد السكان الذين يعيشون في دول ذات تنمية متوسطة يرتفع كذلك من حوالي 3.8 مليار نسمة إلى حوالي 4 مليار نسمة (بنسبة 68.6% من إجمالي سكان العينة). وتطبق هذه النتائج المعدلة على الدول العربية كما كانت تحت مؤشر الديمقراطية لبيت الحرية كما لوحظ أعلاه.

6. ملاحظات ختامية

يمكن تلخيص أهم نتائج هذه الورقة في ما يلي :

(أ) يوضح قياس الإنجاز التنموي عن طريق مؤشر التنمية البشرية أن العالم قد شهد منذ عام 1975 اضطراباً في عملية التنمية في كل دول العالم وذلك بدليل أنه في عام 2005 لم يتبق هنالك سوى 22 دولة مصنفة كدول ذات تنمية بشرية منخفضة.

(ب) لم تشكل الدول العربية لم تشكل استثناءً في مجال اضطراب التنمية، حيث لم تكن هناك دول عربية ذات تنمية بشرية منخفضة في عام 2005.

(ج) بتوسيع مؤشر التنمية البشرية ليشتمل على مكون الديمقراطية على أساس مؤشر بيت الحرية لعينة دولية من 150 دولة لعام 2005، انخفض عدد الدول ذات التنمية المرتفعة من 59 دولة إلى 46 دولة، وارتفع عدد الدول ذات التنمية المنخفضة من 19 دولة إلى 33 دولة وذلك حسب تعريف الديمقراطية لمؤشر بيت الحرية.

(د) انتقلت كل الدول العربية التي كانت تصنف على أنها ذات تنمية بشرية مرتفعة إلى مصاف الدول ذات التنمية المتوسطة، كما انتقلت أربع دول عربية من مرتبة التنمية المتوسطة إلى مرتبة التنمية المنخفضة.

(هـ) بتوسيع مؤشر التنمية البشرية ليشتمل على مكون الديمقراطية على أساس مؤشر مجلة الايكونوميست للجنة الدولية أعلاه لعام 2005، انخفض عدد الدول المصنفة على أنها ذات تنمية مرتفعة من 59 إلى 41 دولة وارتفع عدد الدول ذات التنمية المنخفضة من 19 دولة إلى 35 دولة، وذلك حسب تعريف مجلة الإقتصادي للديموقراطية.

(و) انتقلت كل الدول العربية التي كانت تصنف على أنها ذات تنمية بشرية مرتفعة إلى مصاف الدول ذات التنمية المتوسطة، كما انتقلت أربع دول عربية من مرتبة التنمية المتوسطة إلى مرتبة التنمية المنخفضة.

(ز) تعني النتائج أعلاه أن توسيع مؤشر التنمية ليشتمل على مكون للديموقراطية، مهما كان قياسه، يدعو للحفاظ الشديد حول الإنجازات التنموية التي تحققتا مختلف الدول، كما تعكسها مؤشرات التنمية المتعارف عليها.

لم تتعرض الورقة لقضايا تفسير العلاقة بين التنمية والديموقراطية، وهو موضوع شغل العديد من المتخصصين في إطار الجدل حول ما إذا كان هناك من مقايضة حقيقية بين الديمقراطية والتنمية بمفهومها الضيق حسبما يقيسها دخل الفرد ومعدلات نموه¹⁴. ويكمن السبب في هذا التجاهل في ملاحظة أن التنمية بمفهومها الواسع تشتمل على مكون للديموقراطية كمكون أصيل¹⁵.

7. ملخص المناقشات

اشتمل النقاش الذي دار على أسئلة واستفسارات وملاحظات حول بعض القضايا المنهجية التي أثارها الورقة المقدمة ومنهجية قياس الديمقراطية من خلال المؤشرات المركبة. وقد استفسر حول ما إذا كانت المؤشرات المتوفرة تقوم بقياس تطبيق مختلف مجالات الديمقراطية أو بقياس نتائج التطبيق، وقد ظلت الإجابة على ذلك مفتوحة لعدم وضوح ما قصد بالاستفسار، إلا أنه قد تمت الإشارة إلى أن تفاصيل الأسئلة المطروحة للخبراء، بتقييم مختلف جوانب الحكم الديمقراطي، كفيلا بإلقاء الضوء على الإجابة الملائمة، واقترح استطلاع الراغبين على هذه التفاصيل في المواقع الالكترونية للمؤسسات التي تصدر المؤشرات.

وأثار النقاش قضية العلاقة السببية بين الديمقراطية والتنمية، وقد تم إيضاح أن الأدبيات المتخصصة في هذا المجال قد استخدمت التعريف الضيق للتنمية، الذي يركز على الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر للرفاه الاقتصادي، الأمر الذي يتجاوز مفهوم الموسع للتنمية، والذي يشتمل في قياسه على دخل الفرد والتعليم والصحة والديموقراطية. كذلك فقد تم توضيح أن هذه الأدبيات قد اهتمت باستكشاف ما إذا كانت هنالك من مقايضة حقيقية بين التنمية والديموقراطية، وأنه متى ما تم استخدام المفهوم الموسع للتنمية باشماله على الحريات السياسية كأحد الحريات الواسائية، التي توسع من خيارات البشر، فقد انتفت سمة المقايضة الحقيقية بين التنمية والديموقراطية التي تناولتها الأدبيات المتخصصة.

وتطرق النقاش إلى أن توسيع مفهوم التنمية ينطوي على استخدام مؤشرات نوعية تستند على انطباعات الخبراء، وذلك في مقابل المؤشرات الموضوعية التي استخدمت تحت التعريف الضيق للتنمية بدلالة دخل الفرد، وتحت مفهوم الرفاه النيوكلاسيكي. وفي هذا الصدد، استفسر عما إذا ما كانت الدول الديمقراطية أسعد حالاً مقارنة بالدول غير الديمقراطية. استجابة للاستفسار لوحظ أن ترتيب الدول من حيث الإنجازات التنموية الموسعة يوضح أن الدول الديمقراطية في حقيقة الأمر هي تلك الدول التي تتمتع بأوسع الحريات المتاحة للبشر، ومن ثم، فإنه يمكن وصفها بأنها أكثر سعادة، وذلك على الرغم من التحفظات التي يمكن إثارتها حول قياس الديمقراطية.

واستدعى النقاش إعادة تأكيد النتيجة الأساسية للتحليل، القائلة بأن الإنجازات التنموية على مستوى العالم كما يعكسها مؤشر التنمية البشرية تبدو أكثر إشراقاً ونجاحاً مقارنة بالإنجازات التنموية متى ما تم إدخال الديمقراطية في المؤشر، وأن هذه النتيجة تنطبق على الدول العربية. وتعني هذه النتيجة أنه لا زال هناك تحديات تنموية كبيرة تواجه العديد من الدول النامية ومن بينها عدد من الدول العربية، خصوصاً إذا ما تمت إضافة جوانب أخرى من الحريات للمؤشر الموسع للتنمية.

الهوامش

(1) للتفاصيل، أنظر رودريك (1999).

(2) ولضرب مثل على ذلك، صاغ سن (1982) المقولة التالية: "إذا صممت حكومة إحدى البلدان المتخلفة على زيادة مستوى رفاهية الشعب من خلال تحسين البيئة الصحية فإنها ستكون من الغباء بمكان إذا حاولت تحقيق ذلك بواسطة زيادة متوسط دخل الفرد عوضاً عن تحقيقه بالتدخلات الحكومية المباشرة والإصلاحات الاجتماعية كما فعلت سيريلانكا والصين".

(3) أنظر على سبيل المثال، على (2001) لتحليل مماثل، يستخدم ترتيبات بوردا (Borda).

(4) لاحظ أن سن (2004) هو الترجمة العربية لسن (1999). القدرة هي ترجمة شائعة لكلمة capability والتي

استحسن ترجمتها بكلمة الاستطاعة.

(5) فيما يلي سيتم استخدام "المؤشر المركب"، عوضاً عن "الدليل".

(6) كذلك يمكن فهم هذا الإجراء على أنه يعكس أن التمتع بالدخل يتأتى من خلال دالة للمنفعة تأخذ الشكل اللوغاريتمي.

(7) من أهم هذه المؤشرات التي سوف لن نستعرضها، ومن ثم سوف لن نستخدمها، مؤشر "الجماعة السياسية النسخة الرابعة"، Polity IV. وتكمن الصعوبة الرئيسية في استخدام هذا المؤشر في عدم شفافية الإجراءات المتبعة للوصول إلى المؤشر المركب، وذلك على الرغم من التفاصيل الواردة في "دليل المستخدم" الذي ألفه مارشال وجاغرز (2007).

(8) Freedom House، يتوفر هذا المؤشر في سلاسل زمنية منذ عام 1972.

(9) The Economist.

(10) صنفت فلسطين، وهي إقليم محتل، على أنها ديموقراطية مشوهة بمؤشر للديموقراطية بلغت قيمته 6.01 وبترتيب 165.

(11) لاحظ أن العراق (بمؤشر للديموقراطية بلغ 4.01 وبترتيب 112) يعتبر من الناحية القانونية تحت الاحتلال !!

(12) تونس، وقطر، وعمان، والإمارات، وسوريا، والسعودية، وليبيا.

(13) في هذا الرصد قمنا باستثناء "الأراضي الفلسطينية المحتلة"، التي يتم حساب المؤشر لها كإقليم في تقرير التنمية البشرية، وهي تقع ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة بمؤشر بلغت قيمته 0.731 وبعدد السكان قدر بنحو 3.6 مليون نسمة.

(14) عبر عن العلاقة بأطروحة لي، نسبة إلى الحاكم السابق لسنغافورة لي كوان يو.

(15) لمحاولة تفسير نقص الديمقراطية في العالم العربي، كمجموعة دول، أنظر البدوي ومقدسي وميلانتي (2008) اللذين استخدموا مؤشر الديمقراطية، حسب الجماعة السياسية النسخة الرابعة، كمتغير تابع وعدد من المتغيرات المفسرة تشتمل على متغيرات دمية لأقاليم العالم من بينها إقليم الدول العربية.

المراجع العربية

أمارتيا سن، (1999)، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقير؛ عالم المعرفة، الكويت. ترجمة شوقي جلال والتي صدرت عام 2004.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، (2004)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة؛ نيويورك.

المراجع الانجليزية

Ali, A. A. G., (2001), "Human Well-Being in the Arab Countries"; background paper to UNDP's Arab Human Development Report 2002, New York.

Diamond, L., (2007), "Developing Democracy in Africa: African and International Imperatives"; www.democracy.stanford.edu.

Elbadawi, I., S. Makdisi, and G. Milante, (2008), "Explaining Democracy Deficit: the Role of Oil and Conflicts"; unpublished manuscript.

Freedom House, (2007), Freedom in the World; www.freedomhouse.org .

Lewis, W.A., (1954), "Economic Development With Unlimited Supplies of Labor"; Manchester School of Economic and Social Studies, Vol. 22: 139-191 .

Marshall, M., and K. Jaggers, (2007), Polity IV Project: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2006. Dataset Users' Manual; www.systemicpeace.org/polity.

Rodrik, D., (1999), The New Global Economy and Developing Countries: Making Openness Work; Policy Essay No. 24, Overseas Development Council, Washington, D.C.

Sen, A.K., (1999), Development as Freedom; Anchor Books, New York.

Sen, A.K., (1983), "Development : Which Way Now?", Economic Journal, Vol. 93: 745-762 .

الملاحق

جدول ملحق (A.1) : مكونات مؤشر الديمقراطية الليبرالية في الدول العربية 2005

الدولة	العملية الانتخابية والتعددية	أداء الحكومة	المشاركة السياسية	الثقافة السياسية	الحريات المدنية	مؤشر الديمقراطية
السويد	10.00	10.00	10.00	9.38	10.00	9.88
لبنان	7.92	2.36	6.11	6.25	6.47	5.82
الأردن	3.08	3.79	3.89	5.00	3.82	3.92
جزر القمر	3.00	3.21	4.44	5.63	3.23	3.90
المغرب	3.50	3.79	2.78	5.63	3.82	3.90
مصر	2.67	3.64	2.78	6.88	3.53	3.90
البحرين	3.50	2.57	2.78	5.00	3.82	3.53
الجزائر	2.25	2.21	2.22	5.63	3.53	3.71
موريتانيا	1.83	4.25	2.22	3.13	4.12	3.21
الكويت	1.33	4.14	1.11	5.63	3.24	3.09
تونس	0.00	2.36	2.22	6.88	3.82	3.06
اليمن	2.67	2.71	2.78	4.38	2.35	2.98
السودان	2.25	2.36	1.67	5.00	3.24	2.90
قطر	0.00	3.43	1.67	5.00	3.82	2.78
عمان	0.00	3.07	1.67	5.00	4.12	2.77
الإمارات	0.00	3.07	1.11	5.00	2.94	2.42
جيبوتي	2.50	1.43	0.56	5.00	2.35	2.37
سوريا	0.00	1.79	1.67	6.88	1.47	2.36
السعودية	0.00	2.36	1.11	4.38	1.76	1.92
ليبيا	0.00	1.64	1.11	5.00	1.47	1.84
كوريا الشمالية	0.83	2.5	0.56	1.25	0.00	1.03

جدول ملحق (A.2) : تفاصيل حسابات المؤشر الموسع للتممية 2005

المؤشر الموسع للتممية (الإيجوميست)	مؤشر مجلة الإيجوميست	المؤشر الموسع للتممية (بيت الحرية)	مؤشر بيت الحرية	مؤشر الدخل	مؤشر المعرفة	مؤشر العمر المتوقع	مؤشر التنمية البشرية	البلد
0.971	0.981	0.976	1.000	0.985	0.978	0.941	0.968	أيسلندا
0.967	0.963	0.976	1.000	1.000	0.991	0.913	0.968	النرويج
0.949	0.911	0.972	1.000	0.962	0.993	0.931	0.962	أستراليا
0.948	0.908	0.971	1.000	0.970	0.991	0.921	0.961	كندا
0.945	0.902	0.969	1.000	0.994	0.993	0.890	0.959	أيرلندا
0.967	1.000	0.967	1.000	0.965	0.978	0.925	0.956	السويد
0.942	0.903	0.966	1.000	0.981	0.946	0.938	0.955	سويسرا
0.916	0.805	0.944	0.917	0.959	0.946	0.954	0.953	اليابان
0.958	0.975	0.965	1.000	0.966	0.988	0.904	0.953	هولندا
0.913	0.795	0.964	1.000	0.954	0.982	0.919	0.952	فرنسا
0.946	0.929	0.964	1.000	0.964	0.993	0.898	0.952	فنلندا
0.916	0.812	0.963	1.000	1.000	0.971	0.881	0.951	أمريكا
0.918	0.826	0.962	1.000	0.935	0.987	0.925	0.949	أستراليا
0.952	0.959	0.962	1.000	0.973	0.993	0.881	0.949	الدنمارك
0.927	0.866	0.961	1.000	0.971	0.966	0.907	0.948	ألمانيا
0.909	0.797	0.960	1.000	0.969	0.970	0.900	0.946	المملكة المتحدة
0.910	0.805	0.959	1.000	0.963	0.977	0.897	0.946	بلجيكا
0.936	0.912	0.958	1.000	1.000	0.942	0.891	0.944	لوكسمبرج
0.932	0.902	0.957	1.000	0.922	0.993	0.913	0.943	نيوزلند
0.895	0.757	0.956	1.000	0.944	0.958	0.922	0.941	إيطاليا
0.921	0.880	0.951	1.000	0.949	0.953	0.902	0.935	ألمانيا
0.875	0.706	0.928	0.917	0.927	0.946	0.921	0.932	إسرائيل
0.895	0.802	0.924	0.917	0.910	0.970	0.898	0.926	اليونان
0.829	0.549	0.795	0.417	0.950	0.908	0.907	0.922	سنتاغور
0.883	0.783	0.938	1.000	0.902	0.974	0.874	0.917	سلوفينيا
0.863	0.742	0.927	1.000	0.905	0.904	0.900	0.903	قبرص
0.874	0.806	0.923	1.000	0.888	0.925	0.879	0.897	البرتغال
0.870	0.807	0.919	1.000	0.889	0.936	0.849	0.891	الشييك
0.726	0.233	0.772	0.417	0.930	0.871	0.871	0.891	الكويت
0.866	0.832	0.909	1.000	0.877	0.856	0.901	0.878	مالطا
0.705	0.198	0.719	0.250	0.938	0.852	0.834	0.875	قطر
0.839	0.734	0.906	1.000	0.866	0.958	0.799	0.874	المجر

المؤشر الموسع للتنمية (الإيكولوجي)	مؤشر معادلة الإيكولوجي	المؤشر الموسع للتنمية (بيت الحرية)	مؤشر بيت الحرية	مؤشر الدخل	مؤشر المعرفة	مؤشر العمر المتوقع	مؤشر التنمية البشرية	البلد
0.830	0.708	0.903	1.000	0.823	0.951	0.836	0.870	بولندا
0.810	0.633	0.860	0.833	0.828	0.947	0.831	0.869	الأرجنتين
0.691	0.157	0.693	0.167	0.925	0.791	0.889	0.868	الإمارات
0.844	0.775	0.901	1.000	0.799	0.914	0.889	0.867	شيلي
0.720	0.282	0.733	0.333	0.896	0.864	0.837	0.866	البحرين
0.827	0.720	0.897	1.000	0.846	0.921	0.821	0.863	سلوفاكيا
0.828	0.723	0.897	1.000	0.831	0.965	0.792	0.862	ليتوانيا
0.835	0.758	0.895	1.000	0.842	0.968	0.770	0.860	استونيا
0.821	0.716	0.892	1.000	0.821	0.961	0.784	0.855	لاتفيا
0.835	0.783	0.890	1.000	0.768	0.942	0.848	0.852	أوروغواي
0.808	0.679	0.846	0.833	0.813	0.899	0.839	0.850	كرواتيا
0.833	0.792	0.885	1.000	0.772	0.876	0.891	0.846	كوستاريكا
0.699	0.281	0.629	0.000	0.683	0.952	0.879	0.838	كوبا
0.781	0.637	0.830	0.833	0.781	0.863	0.843	0.829	المكسيك
0.790	0.686	0.847	0.917	0.752	0.926	0.795	0.824	بنغلاديش
0.637	0.092	0.614	0.000	0.774	0.875	0.806	0.818	ليبيا
0.660	0.197	0.673	0.250	0.843	0.766	0.833	0.814	عمان
0.784	0.695	0.798	0.750	0.832	0.872	0.737	0.814	ترينيداد وتوباغو
0.780	0.681	0.818	0.833	0.752	0.905	0.782	0.813	رومانيا
0.634	0.101	0.630	0.083	0.844	0.806	0.787	0.812	السعودية
0.788	0.714	0.838	0.917	0.723	0.878	0.836	0.812	بنما
0.748	0.559	0.733	0.500	0.783	0.839	0.811	0.811	ماليزيا
0.669	0.261	0.624	0.083	0.730	0.956	0.728	0.804	بلازوس
0.801	0.792	0.853	1.000	0.809	0.813	0.790	0.804	موريتس
0.714	0.451	0.664	0.250	0.782	0.956	0.667	0.802	روسيا
0.739	0.551	0.767	0.667	0.663	0.887	0.853	0.801	ألبانيا
0.780	0.718	0.809	0.833	0.740	0.883	0.779	0.800	البرازيل
0.669	0.293	0.658	0.250	0.728	0.973	0.682	0.794	كازاخستان
0.718	0.496	0.719	0.500	0.700	0.872	0.804	0.792	هنزويلا
0.745	0.607	0.760	0.667	0.716	0.869	0.788	0.791	كولومبيا
0.758	0.668	0.779	0.750	0.705	0.948	0.711	0.788	أوكرانيا
0.717	0.524	0.752	0.667	0.745	0.855	0.743	0.781	تايلاند
0.729	0.576	0.793	0.833	0.736	0.827	0.776	0.779	الدومينيكان
0.638	0.219	0.604	0.083	0.703	0.837	0.792	0.777	البحرين
0.670	0.353	0.686	0.417	0.651	0.896	0.779	0.775	أرمينيا

المؤشر الموسع للتنمية (الإيكولوجي)	مؤشر مجلة الإيكولوجي	المؤشر الموسع للتنمية (بيت الحرية)	مؤشر بيت الحرية	مؤشر الدخل	مؤشر المعرفة	مؤشر العمر المتوقع	مؤشر التنمية البشرية	البلد
0.713	0.528	0.748	0.667	0.740	0.812	0.773	0.775	تركيا
0.736	0.620	0.789	0.833	0.725	0.854	0.743	0.774	سوريا
0.662	0.327	0.684	0.417	0.670	0.868	0.782	0.773	الأردن
0.723	0.574	0.767	0.750	0.684	0.872	0.761	0.773	بيرو
0.715	0.541	0.683	0.417	0.671	0.871	0.775	0.772	تايوان
0.709	0.521	0.745	0.667	0.629	0.858	0.828	0.772	الاي ادمور
0.732	0.616	0.745	0.667	0.657	0.888	0.767	0.771	الفلبين
0.632	0.229	0.637	0.250	0.739	0.750	0.808	0.766	تونس
0.702	0.523	0.717	0.583	0.685	0.879	0.722	0.762	فيجي
0.623	0.215	0.611	0.167	0.731	0.792	0.754	0.759	ايران
0.711	0.580	0.733	0.667	0.641	0.853	0.771	0.755	باراغواي
0.675	0.437	0.732	0.667	0.587	0.914	0.761	0.754	جورجيا
0.707	0.579	0.729	0.667	0.636	0.943	0.670	0.750	قايتا
0.624	0.258	0.622	0.250	0.653	0.882	0.702	0.746	أذربيجان
0.714	0.627	0.724	0.667	0.639	0.814	0.776	0.743	سرلانكا
0.730	0.713	0.739	0.750	0.627	0.792	0.787	0.736	جامايكا
0.733	0.723	0.802	1.000	0.678	0.763	0.766	0.736	جزر الرأس الأخضر
0.698	0.586	0.739	0.750	0.661	0.772	0.772	0.735	السلفادور
0.610	0.242	0.613	0.250	0.711	0.711	0.778	0.733	الجزائر
0.598	0.194	0.591	0.167	0.572	0.815	0.812	0.733	فيتنام
0.698	0.608	0.734	0.750	0.609	0.830	0.745	0.728	إندونيسيا
0.581	0.150	0.543	0.000	0.607	0.755	0.811	0.724	سوريا
0.557	0.090	0.535	0.000	0.609	0.903	0.627	0.713	تركمنستان
0.664	0.525	0.699	0.667	0.601	0.747	0.782	0.710	نيكاراجوا
0.686	0.618	0.677	0.583	0.508	0.892	0.724	0.708	مولدوفا
0.612	0.324	0.593	0.250	0.629	0.732	0.761	0.708	مصر
0.550	0.093	0.527	0.000	0.505	0.906	0.696	0.702	أوزبكستان
0.683	0.629	0.734	0.833	0.509	0.910	0.682	0.700	منغوليا
0.672	0.590	0.692	0.667	0.590	0.771	0.739	0.700	هندوراس
0.608	0.345	0.626	0.417	0.494	0.917	0.676	0.696	كيرجيزستان
0.661	0.559	0.688	0.667	0.557	0.865	0.662	0.695	بوليفيا
0.660	0.569	0.642	0.500	0.638	0.685	0.746	0.689	جواتيمالا
0.555	0.191	0.591	0.333	0.708	0.801	0.521	0.677	جايبون

المؤشر الموسع للتنمية (الإنجونيومست)	مؤشر مجلة الإنجونيومست	المؤشر الموسع للتنمية (بيت الحرية)	مؤشر بيت الحرية	مؤشر الدخل	مؤشر المعرفة	مؤشر العمر المتوقع	مؤشر التنمية البشرية	البلد
0.700	0.777	0.735	0.917	0.786	0.806	0.430	0.674	جنوب أفريقيا
0.545	0.160	0.568	0.250	0.435	0.896	0.689	0.673	طاجيكستان
0.676	0.742	0.699	0.833	0.804	0.773	0.385	0.654	بوتسوانا
0.643	0.623	0.696	0.833	0.723	0.783	0.444	0.650	تامبيا
0.566	0.324	0.589	0.417	0.637	0.544	0.757	0.646	المغرب
0.511	0.120	0.502	0.083	0.729	0.773	0.423	0.642	الاستوائية
0.652	0.751	0.652	0.750	0.591	0.620	0.645	0.619	الهند
0.481	0.121	0.472	0.083	0.503	0.663	0.637	0.601	لاوس
0.554	0.423	0.511	0.250	0.552	0.691	0.550	0.598	كمبوديا
0.479	0.180	0.497	0.250	0.589	0.485	0.662	0.579	نيوان
0.502	0.324	0.546	0.500	0.499	0.533	0.651	0.561	جزر القمر
0.537	0.488	0.644	0.917	0.536	0.555	0.568	0.553	غانا
0.495	0.327	0.476	0.250	0.528	0.466	0.659	0.551	باكستان
0.471	0.236	0.496	0.333	0.519	0.493	0.637	0.550	موريتانيا
0.565	0.616	0.599	0.750	0.585	0.768	0.293	0.549	ليسوتو
0.472	0.244	0.494	0.333	0.423	0.736	0.484	0.548	كونغو
0.554	0.574	0.536	0.500	0.504	0.503	0.635	0.547	بنغلادش
0.464	0.215	0.452	0.167	0.647	0.730	0.265	0.547	سوازيلاند
0.468	0.270	0.463	0.250	0.458	0.518	0.626	0.534	نيبال
0.535	0.541	0.566	0.667	0.371	0.670	0.557	0.533	مدغشقر
0.463	0.253	0.441	0.167	0.523	0.660	0.414	0.532	كاميرون
0.553	0.623	0.564	0.667	0.541	0.518	0.532	0.530	بابوا غينيا الجديدة
0.486	0.357	0.417	0.083	0.469	0.542	0.575	0.529	هيتي
0.447	0.211	0.395	0.000	0.507	0.531	0.540	0.526	السودان
0.505	0.458	0.558	0.667	0.420	0.693	0.451	0.521	كينيا
0.425	0.151	0.471	0.333	0.514	0.553	0.482	0.516	جيبوتي
0.429	0.180	0.405	0.083	0.503	0.770	0.265	0.513	زيمبابوي
0.405	0.081	0.447	0.250	0.453	0.538	0.547	0.512	توجو
0.436	0.220	0.465	0.333	0.372	0.545	0.608	0.508	اليمن
0.495	0.464	0.483	0.417	0.447	0.655	0.412	0.505	أوغندا
0.471	0.380	0.481	0.417	0.493	0.450	0.563	0.502	غامبيا
0.497	0.490	0.562	0.750	0.482	0.394	0.622	0.499	السنگال
0.399	0.145	0.383	0.083	0.402	0.521	0.527	0.483	لاتفيا

المؤشر الموسع للتنمية (الإيكولوجي)	مؤشر مجلة الإيكولوجي	المؤشر الموسع للتنمية (بيت الحرية)	مؤشر بيت الحرية	مؤشر الدخل	مؤشر المعرفة	مؤشر العمر المتوقع	مؤشر التنمية البشرية	البلد
0.423	0.281	0.478	0.500	0.404	0.648	0.359	0.470	النيجر
0.467	0.469	0.496	0.583	0.335	0.631	0.434	0.467	تنزانيا
0.370	0.112	0.405	0.250	0.524	0.347	0.497	0.456	غينيا
0.418	0.315	0.401	0.250	0.416	0.602	0.337	0.452	رواندا
0.374	0.156	0.398	0.250	0.526	0.535	0.279	0.446	أنغولا
0.473	0.580	0.536	0.833	0.406	0.400	0.506	0.437	بنين
0.439	0.445	0.453	0.500	0.317	0.638	0.355	0.437	ملاوي
0.445	0.477	0.451	0.500	0.388	0.655	0.259	0.434	زامبيا
0.408	0.393	0.435	0.500	0.325	0.522	0.391	0.413	بوروندي
0.409	0.417	0.388	0.333	0.393	0.380	0.446	0.406	أفريقيا
0.308	0.070	0.353	0.250	0.444	0.296	0.423	0.388	تشاد
0.408	0.480	0.434	0.583	0.421	0.435	0.296	0.384	موزمبيق
0.425	0.560	0.494	0.833	0.390	0.282	0.469	0.380	مالي
0.352	0.284	0.447	0.667	0.343	0.267	0.513	0.374	النيجر
0.308	0.110	0.426	0.583	0.353	0.421	0.347	0.374	غينيا-بيساو
0.354	0.304	0.403	0.500	0.417	0.255	0.440	0.370	بوركتينا فاسو
0.324	0.287	0.398	0.583	0.348	0.381	0.280	0.336	سيراليون

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل ظاهر ، د. رياض دهال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البيئية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بآبكر

- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
إعداد: أ.د. ماجد خشبة، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً: إشارة لحالة العراق
إعداد: د. أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م. جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د. علي عبدالقادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د. أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د. أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر
- 23 - العولة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د. محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د. محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د. رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د. بل قاسم العباس

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box: 5834 Safar 13059 - State of Kuwait

Tel: (965) 4843130 - 4844061 - 4848104

Fax: 4842935



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب. 5834 الصفاة 13059 دولة الكويت
هاتف: 4843130 - 4844061 - 4848754 (965)
فاكس: 4842935

E-mail: api@api.org.kw

web site: <http://www.arab-api.org>

ISBN: 99906 - 80 - 22 - 5

Depository Number: 2008/102